نستعرض في هذا الفصل التجربة الماليزية في التنمية؛ من خلال التطرق في أول الأمر الى تحديد طبيعة الدولة من حيث موقعها الجغرافي، خصوصيتها التاريخية والثقافية مرورا بالاطلاع على النظام السياسي، ومن ثم ننتقل الى محددات التنمية في ماليزيا المتمثلة في دور القيادة السياسية الى جانب سياسة الدولة في التوجه نحو الشرق.

المبحث الأول: الخصوصية السياسية والبشرية

في هذا المبحث انطلقنا في الدراسة من الإطار التاريخي لنشوء الدولة الماليزية الى الموقع في حد ذاته إضافة إلى دراسة التركيبة البشرية للدولة

المطلب الأول: تطور دولة ماليزيا

- **الموقع والمساحة**

تقع ماليزيا في قلب جنوب شرق آسيا، وتنقسم إلى منطقتين ماليزيا الغربية و(شبه جزيرة ماليزيا) وماليزيا الشرقية صباح ورسواك، وتتكون من 13 ولاية هي برليس، قدح، بيننانج، فيرق، كلنتن، ترنجاو، بهانج، سلانجور نجري، سمبيلا، ملقا، جوهور، صباح سرواك بالاضافة الى المقاطعات الفدرالية التي تضم كل من عاصمة الدولة كوالالامبور ومركز ادارة الحكومة الفدرالية مدينة بوتاغايا وجزيرة لابوان، وتبلغ مساحة ماليزيا 330434 كم^2 ،يفصل بين ماليزيا الشرقية وماليزيا الغربية بحر الصين الجنوبي وتحد ماليزيا الغربية شمالا تايلاند وجنوبا سنغافورة وأندونيسيا [1] .

- **لمحة تاريخية عن ماليزيا**

تم تأسيس ماليزيا بشكل رسمي في 16 سبتمبر 1963 ودلك كاتحاد مكون من الولايات الواقعة في شبه جزيرة مالايا وهو اتحاد تم تأسيسه في 1 فيفري 1948 . أما قبل هذا التاريخ فكانت تعرف بوحدة مالايا (1946_1948) وقبل دلك لم تعرف سوى باسم مالايا[2]

[1] أحمد، أنور، **ماليزيا رمز الحضارة**، متحصل عليه من : http://www.bestcountryreports.com/media/D_Images/Malays_Pol.jpg بتاريخ 22 ديسمبر 2012.

[2] وزارة الخارجية السعودية، **"ماليزيا، معلومات عامة"**. مقال متحصل عليه من: www.mofa.gov.sa ، بتاريخ22 ديسمبر2012

يشير التاريخ أن الولايات السياسية الأولى في ماليزيا ظهرت في شمال شبه جزيرة مالايا وبحلول عام 900م تقريبا كانت هذه الولايات خاضعة للامبراطورية سري فجليان التي كانت مقرها في فلمبان.

وفي القرن 13م، حلت كل من امبراطورية جاوة وماجاباهيت وتايلاندا محل امبراطوري سري فاجيان، ومن القرن 14م فصاعدا أصبحت صورة السياسة في شبه جزيرة مالايا أوضح وذلك بظهور عهد الإمبراطور ملقا، التي برز من خلالها العصر الذهبي للقوة السياسية المالاوية، ولقد صادف هذا العصر فترة انتشار الإسلام وكان للدعوة الاسلامية أثر عظيم على شبه جزيرة ملايا، بل كان لها دور كبير في تشكيل السمات الرئيسية للمجتمع المالاوي.

بدأ الغزو الأوروبي في شبه جزيرة مالايا باحتلال البرتغاليين ملقا في عام 1511م، وظلوا في المنطقة حوالي 130 سنة الى أن سقطت ملقا في أيدي الهولنديين عام 1641.

وفي عام 1824 سيطرت بريطانيا على ملقا، والجدير بالذكر أن الاحتلال البرتغالي والهولندي لملقا لم يحدث أي تغيير اجتماعي ملموس في المجتمع المالاوي.

في عام 1874 تم التوقيع على اتفاقية بنكور التي تعتبر نقطة البداية للتغييرات السياسية والادارية في الولايات المالاوية حيث تم بموجبها تعيين مسؤولين بريطانيين لتقديم النصح للسلاطين المالاويين في كافة الأمور ، ماعدا الأمور المتعلقة بالدين والعادات ، وبعبارة أخرى تولى البريطانيون المهام التي كانت في السابق يتولاها السلاطين والأرستقراطيون في البلاد.

بعد حملة استمرت لمدة شهرين في (1941_1942) وأثناء الحرب العالمية الثانية احتل اليابانيون ولايات مالايا وحكموها حتى استسلامهم في سبتمبر 1945م. الجدير بالذكر، أنه قبيل الحرب العالمية الثانية بدأت روح الوطنية المالاوية تبرز من خلال عدد من المنظمات، وازدادت هده الروح قوة أثناء الاحتلال الياباني، في عام 1946 تم تأسيس منظمة الاتحاد المالاوي الوطني التي تعرف الى يومنا الحاضر باسم UMNO (الحزب الرئيسي في الجبهة الوطنية الحاكمة حاليا) لتحقيق أهداف الوطنية المالاوية وترأس الكفاح من أجل الاستقلال.[1]

وفي عام 1948 تم التوقيع على اتفاقية اتحاد مالايا، التي تم بموجبها تعيين مندوب سامي بريطاني وإنشاء مجلس تشريعي فيدرالي ومنح حكومات الولاية بعض السلطات. وفي نفس العام شن الإرهابيون الشيوعيون في مالايا حملات عنف من أجل عرقلة الانتعاش الاقتصادي في الدولة وبالتالي تم الإعلان عن حالة الطوارئ الى عام1960 واستمرت الاشتباكات ضدهم إلى أن تم القضاء عليهم تدريجيا وفي عام 1955 تم وضع دستور جديد قام بنقل مسؤولية ادارة الحكومة لممثلي الشعب المنتخبين، وفي الانتخابات

1 المرجع نفسه.

الفدرالية الاولى التي أقيمت في نفس العام، فاز حزب التحالف (مكون من حزب منظمة الاتحاد المالاوي الوطني UMNO تونكو عبد الرحمان بوترا الحاج والذي هو رئيس التحالف وكبير الوزراء.[1]

و في عام 1956 تم عقد مؤتمر في لندن لمناقشة مسألة استقلال الدولة وتمت الموافقة من بين أمور أخرى على إنشاء لجنة خاصة لإعداد مشروع دستور لحكومة مستقلة استقلالا تاما. وفي شهر أوت من عام 1957 تم التوقيع على اتفاقية اتحاد مالايا، وبالتالي تم الإعلان عن استقلال ماليزيا في نهاية أوت من نفس السنة ، وكان أول رئيس وزراء لماليزيا تونكو عبد الرحمان بوترا الحاج.

وفي شهر جانفي عام 1962 تم إنشاء لجنة خاصة لدراسة آراء سكان شمال بورنيو وسراواك حول فكرة تأسيس دولة ماليزيا التي اقترحها رئيس وزراء ملايا، وفي شهر سبتمبر من نفس العام وافقت السلطات التشريعية في شمال بورنيو وسراواك وسنغافورة. وفي 07 أوت 1965 انفصلت سنغافورة على ماليزيا لتصبح دولة مستقلة . بالنسبة للاسم الرسمي دولة ماليزيا هو ماليزيا فقط دون ذكر مملكة أو اتحاد مملكة باعتبار ان الدستور الفدرالي الماليزي ينص على أن الاسم الرسمي للاتحاد الفدرالي هو ماليزيا، وفقا لما ورد في المادة الأولى من الفصل الأول من الدستور والمتضمن أنه يطلق على الاتحاد الفدرالي باللغة المالاوية والانجليزية اسم ماليزيا.

المطلب الثاني: الخصوصية الثقافية:

بدأ الشكل الديموغرافي في المجتمع الماليزي في التغيير إبان فترة السيطرة البريطانية على البلاد، إذ اتجه البريطانيون إلى التوسع في صناعة القصدير ثم المطاط في عام 1901، حيث تزايد إقبال العمالة المهاجرة والاستثمارات الأجنبية، فقدم إلى المجتمع مجموعتان عريقتان هما الصينية والهندية، إضافة إلى المجموعة العرقية المالاوية (الأصلية). وقد انعكس هذا التغيير الديموغرافي على شكل الحياة الاقتصادية والسياسية فيما بعد، حيث تعد ماليزيا نموذجا للمجتمع المتعدد الأعراق، إلى جانب الأعراق الرئيسية الثلاثة هناك أيضا أقليات صغيرة من التايلنديين والاندونيسيين والاستراليين والاروبيين. ويتمتع المجتمع الماليزي بسلام نسبي بالنظر الى واقع التعددية العرقية، وترتبط جميع الأعراق برباط يتمثل في عدد من المبادئ التي يتم تطبيقها على الجميع بدون تمييز، وذلك من أجل إيجاد وحدة قومية، فقد عرفت هذه المبادئ باسم "رونكاجورا" ومعناها الايدولوجيا القومية، وهذه المبادئ ترتكز على الإيمان بالله، الولاء للملك، احترام الدستور وسيادة القانون، والتمسك بالأخلاق الفاضلة والحميدة.[2] بالإضافة إلى هذا التعدد العرقي تتميز ماليزيا بتعدد ديني، حيث يدين بالإسلام حوالي 53 % من السكان أغلبهم من المالاويين

1 المرجع نفسه.

[2] كمال، المنوفي، جابر، سعيد عوض، **النموذج الماليزي للتنمية**، القاهرة، مركز الدراسات الآسيوية، 2005، ص8.

وبعض الصينيين والهنود، وهنالك من يعتنقون البوذية (19% من السكان)، بالإضافة إلى تدين معظم الهنود بالهندوسية، كما توجد أقلية مسيحية متعددة الأعراق، وحوالي 2% ليس لديهم ديانة يتمركزون في سراواك وصباح، ويكفل الدستور حرية العبادة للجميع ويعتبر التعدد العرقي والديني تحديا أساسيا أمام عملية التنمية، لاسيما إذا صاحب ذلك تباين في المستوى الاقتصادي بين مختلف الأعراق. ففي الوقت الذي يتمتع فيه المالايا بقدر كبير من السلطة السياسية، نجد أنهم افتقروا إلى النفوذ الاقتصادي بحكم هيمنة الصينيين على الحياة الاقتصادية، الأمر الذي أدى إلى اندلاع اضطرابات عرقية عنيفة عام 1969 فأعلنت الحكومة حالة الطوارئ وفرضت قيودا على القضية العرقية واستقال رئيس الوزراء تنكو عبد الرحمان . ولقد عمل الرئيس الجديد تون عبد الرزاق على تبني سياسة جديدة باسم "السياسة الاقتصادية الجديدة" التي هدفت بالأساس الى تحسين الوضع الاقتصادي للمالاويين والتغلب على الفقر بصفة عامة[1].

ومن دلائل نجاح هذه السياسة، زيادة نصيب الملايا من الناتج القومي من 24 % سنة 1970 الى 30 % فعام 1990 وارتفاع نسبة العمالة المهنية المتخصصة من المالايا من مهندسين وأطباء ومحاسبين من 5% الى 29 % خلال نفس الفترة.[2]

وفي عهد محمد مهاتير (1981_2003) أكد أن نقطة الانطلاق الرئيسية لنهضة ماليزيا هي حل مشكل المالايا وتحقيق التعايش والتجانس والتكافؤ بين مختلف أعراق المجتمع الماليزي. وقدم تصوره بشأن إستراتيجية التنمية الماليزية في الرؤية التي أعلن عنها في فيفري 1990، التي حملت عنوان "رؤية 2020" وحدد لهذه الاستراتيجية أربعة عناصر[3]:

1. القومية الماليزية التي تقوم على تقوية الشعور بالماليزية لدى جميع الأعراق في المجتمع الماليزي ليلتقي الجميع حول وعي واحد بالعيش المشترك.
2. تقديم نموذج التنمية الرأسمالية لتشجيع المشروعات الخاصة، ويسعى لجذب الاستثمارات الأجنبية، يتجه الى التصنيع وتطوير كنولوجيا المعلومات ويسعى للتحرك شرقا للاستفادة من الخبرات اليابانية الكورية.
3. الاهتمام بدور الاسلام والتكنولوجيا المعاصرة عن طريق تشجيع بناء مؤسسات اقتصادية وتعليمية واسلامية.

[1] Virginia Matheson Hooker ,**A short history of Malaysia**. Australya , National library ,2003. P19_20.

[2] Op sit , p21

[3] عبد الرحيم، عبد الواحد، **الدكتور محاضير محمد.. بعيون عربية واسلامية**، ماليزيا، دار الاحسان،2003، ص31.

4. التركيز على الدور القوي للدولة في الاقتصاد والسياسة والخصخصة لا يعني عنده انسحاب الدولة من النشاط العام ولكن يعني تحول دور الدولة لتكون الدولة الراشدة القادرة على التخطيط.

أما عن ثقافة المجتمع الماليزي فالثقافة والقيم الآسيوية تعتبران بعدا هاما في هذا النموذج التنموي لماليزيا، ودول شرق آسيا بصفة عامة. والملاحظ على الدول أن معظمها تتبنى ثقافات وافدة عليها من خارج حدودها، حيث تعتبر الهند والصين المصدر الأساسي لهذه الثقافات كما أن كوريا مثلت معبرا لها.[1]

وبالنسبة لماليزيا الى جانب الثقافتين الصينية والهندية توجد الثقافة الإسلامية. وقد برهنت دول شرق آسيا على القدرة على القيام بما يمكن تسميته "بعملية الفرز القيمي" تعتمد على تقوية العناصر الوظيفية في الثقافة وإضعاف العناصر غير الوظيفية. وتتبع هذه العملية من إدراك حقيقة أهمية العنصر البشري في عملية التنمية التي لا يمكن تحقيقها وبمجرد إقامة الدولة لنظام اقتصادي تنموي، بل لابد أن يصاحب ذلك الدور الهام للموارد البشرية.

ولقد تحددت العناصر الوظيفية في الثقافة الماليزية في مجموعة من القيم أهمها: القانون، النظام، العمل الشاق، الاهتمام بالتعليم والعائلة، تحقيق الانجاز، والانتماء الشديد للدولة. ولقد اعتبر النظام والقانون عنصرين مرتبطين بالتنمية، فلا يمكن تحقيق أي نهضة تنموية إلا من خلال نظام سلطوي في الدول النامية، فالسلطوية تكون وظيفة ايجابية عند تمسكها بالنظام والقانون ، وهذا ما تم التركيز عليه في ماليزيا باعلاء الجانب الايجابي واستبعاد الجانب السلبي للسلطوية.[2]

الميزة البارزة التي لا يختلف عليها اثنان، هي أصالة المتغير الثقافي للمجتمع الماليزي والأصالة هنا لا تعني المرابطة على الماضي أو العيش فيه، أو الجمود عن الموروث الثقافي خاصة الديني والعرقي. أو رفض التحاور مع حضارة العصر تأثيرا فيها وتأثرا بها، أو اعلان العداء مع الغرب لمجرد أن لماليزيا ماضيا في اعتدائه واحتلاله لأراضيها وثرواتها، أو لأنها رفضت سياسته التنموية أو حلوله لأزمتها.[3]

إن أصالة ماليزيا تعبير عن خصوصيتها والدفع بحصانة واعية في التعامل مع الآخر، بشكل يعطي مقاييس واضحة لهذا التعامل. ولأصالة المتغير الثقافي دواعي متعددة منها:

- الانتماء الحضاري لقارة آسيا التي تتبنى مجموعة من القيم والأعراف والمعتقدات والتي تربت عليها معظم دولها على مر التاريخ ومن بين هذه القيم : القيم الجماعية؛ الترابط، التنافس، فض

[1] حسام، بوبكر، **الثقافة الماليزية**، متحصل عليه من: www.islamonline.com ، بتاريخ 2 مارس 2013
[2] نصر، عارف، **البعد الثقافي في التجارب الآسيوية للتنمية**، القاهرة، مركز الدراسات الآسيوية، 1997، ص58،59.
[3] المرجع نفسه، ص60

العنف، احترام الذات والثقة فيها، الاعتماد على الحكومات، حساب النتائج على المدى البعيد، وإحداث التكامل بين الرجل والمرأة .... الخ

- الحرص على الدفاع عن المكتسبات الوطنية في التنمية والحفاظ عليها من الانسلاخ أو الذوبان في الآخر والاستسلام له، رغم الضغوط المحيطة بماليزيا بفعل العولمة وتحدياتها، والتحولات الثقافية والمعرفية في العالم، والعيش في ظل هيمنة الأحادية القطبية.
- الدور الرائد للحزب الحاكم (UMNO) الذي قام بقيادة عملية تنشئة ثقافية واجتماعية سياسية واقتصادية مبنية على رضا الأغلبية، انطلاقا من غرسه قيم الايمان في نخبه وقياداته بأنه مؤسسة تمثل أمة بأكملها بطريقة ديموقراطية تناسب الماليزيين، وتكفل حقوقهم وتفرض عليهم الواجبات اللازمة لنهضتهم منذ قيادة العمل السياسي في بداية الأربعينات من القرن الماضي.
- النظام التعليمي الذي أسس على مبادئ مثل: احترام التعددية الاثنية، الاستفادة من تجارب الآخرين، عدم فرض نمط جماعي للتعليم في دولة متعددة الأعراق، والا ما وجد قبولا من طرف الماليزيين. ولعل ذلك ما دعا البعض الى تأكيد أن استحالة ايجاد نموذج واحد للتعليم في تاريخ ماليزيا يعني أن النظام التعليمي ما كان يحافظ على استقرار العلاقة بين الجماعات بدون روح التسامح والتفاهم، وأن أي محاولة لحمل الماليزيين على مثل هذا النموذج الواحد يجب أن تعلوها روح الموضوعية والحذر، وأن لا تجعل التعليم مجرد مرتع أو حلبة للتنافس السياسي حيث زرع بذور الكراهية والشك بين الأعراق الماليزية، ومن ثم افتقاد التعاطف مع هذا النموذج وافتقاد دعمه وتأييده.
- رفض التبعية والاستلاب الحضاري وذلك امتدادا بشكل أو بآخر لمفهومي الأصالة والخصوصية، وصيانة للاستقلال القومي لماليزيا. والتبعية هنا تعني تبعية الأفكار والنماذج التنموية، الخضوع للعولمة، الرضا بهيمنة الكبار على النظام الدولي والأمم المتحدة [1]

المطلب الثالث: النظام السياسي الماليزي

تتبع ماليزيا نظاما ديموقراطيا برلمانيا تحت إدارة ملكية دستورية، ويعتبر جلالة الملك هو الرئيس الأعلى للدولة، ويقوم مجلس السلاطين باختياره لتولي الحكم لمدة خمس سنوات، ومن بين شروط اختيار جلالة الملك هو أن يكون أحد سلاطين الولايات التسع الفيدرالية، ويراعى التناوب بين سلاطين الولايات المذكورة حسب تاريخ انضمامهم للاتحاد، وهذه الولايات هي: (برليس، قدح، سلانجور، نجري سمبلان،

[1] Mahathir, Mouhammed, **A new deal for Asia. Malaysia** : Pelanduk publication, 2001,p60.

جوهور، بهانج، ترينجانو، كلنتان). أما بالنسبة للولايات الأربع الأخرى (ملقا، بولاو بينانج، صباح، سراواك) فان الرئيس الأعلى فيها هو حاكم الولاية الذي يقوم جلالة الملك بتعيينه لمدة أربع سنوات.

ويعتبر جلالة ملك ماليزيا هو القائد الأعلى للقوات المسلحة الماليزية، ويتمتع بمهام ومراسيم وسلطات محدودة تبعا لما ينص عليه دستور الدولة ويحق له حل البرلمان بناء على نصيحة رئيس الوزراء. ويقسم الدستور الفدرالي الى سلطة تشريعية وسلطة تنفيذية وسلطة قضائية.

1. **السلطة التشريعية:**

تمارس ماليزيا نظاما برلمانيا، ويتألف البرلمان الفدرالي من مجلسين: مجلس الشيوخ (ديوان نيغارا أو المجلس الوطني) و مجلس النواب(ديوان الرعية).

- **مجلس الشيوخ:** ويتألف من 70 عضوا، 30 منهم يتم انتخابهم من خلال المجالس التشريعية للولايات الماللیزية الثلاثة عشر، أما بقية الأعضاء 40 عضوا فيتم تعيينهم من قبل الملك[1].

وأعضاء مجلس الشيوخ لابد أن لاتقل أعمارهم عن ثلاثين عاما، وينتخب مجلس الشيوخ رئيس المجلس ومندوبه من قبل أعضائه، وبإمكان مجلس الشيوخ أن يبادر بالتشريعات، وكل التشريعات تحتاج عامة إلى موافقة المجلسين من قبل عرضها على الملك للحصول على التصديق الملكي.

إن أي مشروع قانون يصدر عن مجلس الشيوخ لا يمكن أن يحصل على التصديق الملكي بدون الحصول على موافقة مجلس النواب، ولكن مجلس الشيوخ لديه سلطة تأجيل أي مشروع قانون يصدر عن مجلس النواب، ويعمل أعضاء مجلس الشيوخ لفترة لا تتعدى ثلاث سنوات، ولا يمكن أبدا حل مجلس الشيوخ. وأخيرا، يمكن لمجلس النواب أن يرفع عدد أعضاء مجلس الشيوخ المنتخبين من عضو واحد إلى ثلاثة أعضاء لكل ولاية.

- **مجلس النواب:** ويضم 222 عضوا، يمثل كل عضو منهم منطقة انتخابية، حيث يقوم الشعب بانتخابهم مرة كل خمس سنوات أثناء الانتخابات العامة، ولا يمكن للعضو أن يتولى منصبي عضو مجلس النواب وعضو مجلس الشيوخ في آن واحد.
- **الأحزاب السياسية:** هناك 29 حزب سياسي في ماليزيا مسجلة لدى هيئة الانتخابات الماليزية، ويمكن تقسيم الأحزاب التي شاركت في الانتخابات العامة الأخيرة على النحو التالي:

[1] Ramon V.Navaratnam. **Malaysia's socioeconomic challenges**, Malaysia , Pelanduk publiction, 2003,p157.

- الجبهة الوطنية الحاكمة: وهي جبهة ائتلافية تضم 14 حزبا سياسيا من أهمها منظمة حزب اتحاد المالايو الوطني UMNO والحزب الصيني الماليزي MCA ، والحزب الهندي الماليزي MIC.
- الجبهة المعارضة: وهي مكونة من عدة أحزاب أهمها:[1]

- الحزب الاسلامي الماليزي أو المعروف باسم PAS: تأسس في عام 1951 وقد انضم الحزب للجبهة الوطنية عام 1972ولكنه انسحب عام 1977. وفي عام 1983 حدثت أزمة في زعامة الحزب الذي كان يرأسه أنذاك المرحوم محمد عصري مودا، مما أدى الى ظهور مجموعة منشقة تسمت باسم حزب المسلمين. ويدعو هذا الحزب الى تأسيس دولة اسلامية في ماليزيا.
- حزب التحرك الديموقراطي DAP: وهو حزب ديموقراطي اشتراكي تم تأسيسه في عام 1966، ويدعو هذا الحزب الى اقامة دولة ماليزية حرة وديموقراطية واشتراكية بناء على مبادئ حقوق الانسان والمساواة والعدالة الاجتماعية والاقتصادية. ومعظم أعضاء هذا الحزب صينيون.ويعاني هذا الحزب من صعود وهبوط في جميع الانتخابات التي خاضها الى الآن وفي الانتخابات العامة في عام 1999، اتحد مع الحزب الإسلامي الماليزي.
- حزب العدالة الشعبية KEADILAN : وهو حزب تأسس اثر إقالة واعتقال نائب رئيس وزراء ماليزيا وزير المالية السابق داتو سري أنور إبراهيم في عام 1997، حيث تمت محاكمته بتهمة الفساد وقد تم الإفراج عنه بعد إعادة محاكمته.

2. **السلطة القضائية**: وهي مناطة بالمحكمة الفيديرالية والمحاكم العليا والفرعية، ويتشكل الهيكل القضائي مما يلي:

- المحكمة العليا: وهي أعلى سلطة قضائية ولها صلاحية تفسير نصوص الدستور والفصل القضائي في النزاعات بين أي ولاية والحكومة الفدرالية أو بين الولايات، كما أنها أعلى محكمة للاستئناف في الجنايات.
- بعد المحكمة العليا هناك محكمتان رفيعتان احداهما تقع في شبه جزيرة المالايو والأخرى في صباح وسراواك .
- المحاكم الدورية تقع في المراكز الحضرية والريفية الرئيسية.
- محاكم الجنح ولها سلطة قضائية في الأمور المدنية والجنائية البسيطة.[2]

3. **السلطة التنفيذية:** ماليزيا دولة فيديرالية تتكون من 13 ولاية وتمثلكل من العاصمة كوالالامبور

[1] شيرين،فهمي، **''نظام الحكم في ماليزيا''**، متحصل عليه من: www.islamonline.net بتاريخ 14 مارس 2010.
[2] المرجع نفسه.

يُعتبر المَلِك السلطة العليا في ماليزيا، ويتم منح السلطة التنفيذية أي سلطة الحكم بموجب المادة (39) من الدستور الماليزي لجلالة الملك[1]، إلا أن الذي يقوم بممارسة هذه السلطة هو مجلس الوزراء الذي يترأسه رئيس وزراء، ويعتبر مجلس الوزراء مسئول أمام جلالة الملك مسئولية مباشرة ، وتأتي كافة الأعمال التنفيذية للحكومة الفيدرالية من السلطة الملكية سواء بصورة مباشرة أو غير مباشرة ، وعلى الرغم من ذلك فإنه بناء على مبدأ نظام الحكم الديمقراطي فإن الرئيس التنفيذي هو رئيس الوزراء.
وبالرغم من أن قرارات الملك تعتمد على النصح سواء من قِبَل الحكومة أو البرلمان، فإن كل مُمارسة حكومية تنبع من سلطته؛ فهو مسئول عن المهام الآتية:

- تعيين رئيس الوزراء.
- الحق في منع حل البرلمان حتى ولو كان هذا ضد نصيحة رئيس الوزراء.
- تعيين القضاة بالمحكمة الفيدرالية والمحكمة العليا بِناءً على نصائح رئيس الوزراء.
- رئاسة القوات المسلحة
- ويتم انتخاب المَلِك من قِبَل مؤتمر حُكَّام الولايات؛ وحتى يَصير مُؤهَّلاً للانتخاب لا بد أن يكون واحدًا من الحُكَّام التسعة الوراثيين، وتستمر فترة ولايته خمس سنوات. ويتم انتخابه عبر اقتراع سري من قِبَل حُكَّام الولايات، ويتم انتخاب نائب المَلِك بالطريقة ذاتها، وهو لا يمارس أية سلطات في حالة وجود المَلِك؛ ولكنه يكون على استعداد دائم لشغل منصب المَلِك وممارسة سلطاته في حالة غياب الأخيرأو إخفاقه في أداء مهامه، وفي حالة وفاة المَلِك، أو تقديم استقالته يصير النائب مسئولاً عن ممارسة السيادة حتى يتسنَّى لمؤتمر حُكَّام الولايات انتخاب خليفة له[2]

[1] دستور ماليزيا، المادة 39.
[2] وزارة الخارجية السعودية، مرجع سابق.

المبحث الثاني: محددات العملية التنموية

المطلب الأول: دور القيادة السياسية في تحقيق التنمية

للقيادة السياسية دور كبير في الوصول الى تنمية الدولة، لأن الإنسان هو العنصر الفعال والمتحكم في صناعة السياسات والقرارات التي تترجم في الأخير على شكل مشاريع ناجحة أو فاشلة ورشد القيادة هي المتحكم الوحيد في ذلك، فكم من دولة ذات ثروات وإمكانيات طبيعية ومادية، ولكنها لم تستطع اللحاق بركب التنمية بسبب وجود الرجل الخطأ في موقع الإدارة.

تعد تجربة ماليزيا من التجارب العالمية الأكثر نجاحا ويعود نجاحها لتضافر العديد من الأسباب إضافة إلى السبب الجوهري و هو محقق التنمية محمد مهاتير

أولا: رئاسة الدولة

وذلك من طرف محمد مهاتير الذي ساهم أو لنقل كان الجزء الأكبروالأساسي في رفع مكانة ماليزيا من قائمة الدول السائرة في طريق النمو الى قائمة الدول المتقدمة، وأتيحت له الفرصة كاملة ليحوِّل أفكاره إلى واقع عملي.[1]

* ولد مهاتير محمد في عام 1925م بولاية كيداه بماليزيا، وتلقى دراسته بكلية السلطان عبد الحميد، ثم درس الطب بكلية "المالاي" في سنغافورة، والتي كانت تعرف بكلية الملك إدوارد السابع الطبية، وقام بدراسة الشئون الدولية بجامعة هارفارد بالولايات المتحدة الأمريكية عام1967.قام السيد مهاتير بعد تخرجه بالعمل في مهنة الطب بعيادته الخاصة، والتي كان يقوم بعلاج الفقراء بها مجانًا، كما عمل كضابط طبيب بسلاح الخدمات الطبية، وعُرف مهاتير باهتماماته السياسية، فانضم لتنظيم اتحاد الملايو حيث تدرج فيه حتى أصبح عضو المجلس الأعلى لتنظيم اتحاد الملايو الوطني. وبدأ ظهور الدكتور مهاتير محمد في الحياة السياسية الماليزية في عام 1970م، وذلك عندما ألف كتابًا بعنوان "معضلة الملايو"، انتقد فيه بشدة شعب الملايو واتهمه بالكسل، والرضا بأن تظل بلاده دولة زراعية متخلفة دون محاولة تطويرها، وكان في ذلك الوقت عضوًا في الحزب الحاكم، والذي يحمل اسم منظمة الملايو القومية المتحدة، وقرر الحزب منع الكتاب من التداول نظرًا

لعل أبرز ما يميز المرحلة المهاتيرية تلك الطفرة الاقتصادية اللافتة، حيث أصبحت فيها ماليزيا دولة صناعية متقدمة، يساهم قطاعي الصناعة والخدمات فيها بنحو 90% من الناتج المحلي الإجمالي، وفي عهده بلغت نسبة صادراتها من السلع المصنعة 85% من إجمالي صادراتها، وأنتجت 80% من السيارات التي تسير في طرقاتها، وأصبحت من أنجح البلدان في جنوب آسيا، بل وفي العالم الإسلامي بأكمله، فكيف فعل هذا إذا نظرنا لهذه المرحلة نظرة تحليلية متعمقة نجد أن الدكتور مهاتير محمد انطلق في عدة محاور وفي وقت واحد، ولكنه قام بالتركيز على ثلاثة محاور بصفة خاصة، وهي: محور التعليم، ويوازيه محور التصنيع، ويأتي في خدمتهما المحور الاجتماعي.

ثانيا: التعليم:

وكان اهتمامه بالتعليم منذ مرحلة ما قبل المدرسة الابتدائية؛ فجعل هذه المرحلة جزءًا من النظام الاتحادي للتعليم، واشترط أن تكون جميع دور الرياض وما قبل المدرسة مسجلة لدى وزارة التربية، وتلتزم بمنهج تعليمي مقرر من الوزارة. كما تم إضافة مواد تُنمي المعاني الوطنية، وتغرز روح الانتماء للتعليم الابتدائي، أي في السنة السادسة من عمر الطفل.. ومن بداية المرحلة الثانوية تصبح العملية التعليمية شاملة، فبجانب العلوم والآداب تدرَّس مواد خاصة بالمجالات المهنية والفنية، والتي تتيح للطلاب فرصة تنمية وصقل مهاراتهم، وإلى جانب ذلك كان إنشاء الكثير من معاهد التدريب المهني، التي تستوعب طلاب المدارس الثانوية وتؤهلهم لدخول سوق العمل في مجال الهندسة الميكانيكية والكهربائية وتقنية البلاستيك، وكان من أشهر هذه المعاهد معهد التدريب الصناعي الماليزي، والذي ترعاه وزارة الموارد البشرية، وقد أصبح له تسعة فروع في مختلف الولايات الماليزية.[1]

كما واكب الاهتمام بالتعليم دخول ماليزيا مرحلة التصنيع، الأسمنت والحديد والصلب، بل وتصنيع السيارة الماليزية الوطنية (بريتون)، ثم التوسع في صناعة النسيج وصناعة الإلكترونيات، والتي صارت تساهم بثلثي القيمة المضافة للقطاع الصناعي، وتستوعب 40% من العمالة،

للآراء العنيفة التي تضمنها، وأصبح مهاتير محمد في نظر قادة الحزب مجرد شاب متمرد لا بد أن تحظر مؤلفاته غير أن مهاتير سرعان ما أقنع قادة الحزب بقدراته، مما يدل على حنكته السياسية؛ فهو لم يغضب ويترك الحزب، وبالفعل صعد نجمه في الحياة السياسية بسرعة، حتى تولى رئاسة وزراء بلاده في عام

[1] راغب، السرجاني، **محمد مهاتير .. صانع النهضة الماليزية**، متحصل عليه من:

http://islamstory.com/ar/ بتاريخ 24 مارس 2013.

[1] المرجع نفسه.

وكانت التسعينيات من القرن الماضي مرحلة نضج الثمرة، حيث وُضعت ماليزيا في قائمة الدول المتقدمة؛ ففي مجال التعليم، وتوافقًا مع ثورة عصر التقنية، قامت الحكومة الماليزية في عام 1996م بوضع خطة تقنية شاملة، من أهم أهدافها إدخال الحاسب الآلي والارتباط بشبكة الإنترنت في كل مدرسة، بل في كل فصل دراسي.

وبالفعل بلغت نسبة المدارس المربوطة بشبكة الإنترنت في ديسمبر 1999م أكثر من 90%، وبلغت هذه النسبة في الفصول الدراسية 45%، كما أنشأت الحكومة الماليزية العديد مما يعرف بالمدارس الذكية التي تتوفر فيها مواد دراسية تساعد الطلاب على تطوير مهاراتهم واستيعاب التقنية الجديدة، وذلك من خلال مواد متخصصة عن أنظمة التصنيع المتطورة وشبكات الاتصال، ونظم استخدام الطاقة التي لا تحدث تلوثًا بالبيئة.

كما تنفذ عملية التدريس والتعليم في هذه المدارس وفقًا لحاجات الطلاب وقدراتهم ومستوياتهم الدراسية المختلفة، ويتم اختيار مدير المدرسة من القيادات التربوية البارزة، ويساعده فريق من الأساتذة ممن لديهم قدرات مهنية ممتازة،كما تتيح مشاركة الطلاب في اختيار البرامج الدراسية، بجانب حرص هذه المدارس على التنويع والتطوير في أساليب التدريس، مثل الرحلات العلمية والأيام الترفيهية.

لقد حددت الدولة أولوياتها بدقة، فإذا نظرنا إلى إجمالي ما أنفقته الحكومة الماليزية على التعليم في عام 1996م على سبيل المثال نجده 2.9 مليار دولار، بنسبة 21.7% من إجمالي حجم الإنفاق الحكومي، وازداد هذا المبلغ إلى 3.7 مليار دولار عام 2000م بما يعادل نسبة 23.8% من إجمالي النفقات الحكومية.

وكان إنفاق هذه المبالغ على بناء مدارس جديدة، وخاصة المدرس الفنية، وإنشاء معامل للعلوم والكمبيوتر، ومنح قروض لمواصلة التعليم العالي داخل وخارج البلاد. وبالإضافة إلى الدعم والتسهيلات الكبيرة التي تقدمها الدولة، فإن إلزامية التعليم أصبحت من الأمور التي لا جدال فيها، وأصبح القانون الماليزي يعاقب الآباء الذين لا يرسلون أبناءهم إلى المدارس.[1]

كل ذلك بجانب الحرص على الانفتاح، والاستفادة من النظم التعليمية المتطورة في الدول المتقدمة، وفي هذا السياق تم إنشاء أكثر من 400 معهد وكلية جامعية خاصة، تقدم دراسات وبرامج توءمة مع جامعات في الخارج، كما أتاحت الفرصة للطلاب الماليزيين لمواصلة دراستهم في الجامعات الأجنبية.. إلا أن ما يستحق التسجيل ويدعو إلى الإعجاب، تلك الفكرة الجديدة التي قامت بها الحكومة الماليزية، عندما عملت

[1] حسن، المحزور، **تنمية ماليزيا**، متحصل عليه من: www.islamonline.net ، بتاريخ 12 ماي 2013

على تقوية العلاقة بين مراكز البحوث والجامعات وبين القطاع الخاص؛ بعبارة أخرى تم فتح المجال لاستخدام أنشطة البحث الجامعية لأغراض تجارية

وقد كان لتلك الفكرة أعظم الأثر على الجميع؛ فلم تعد الحكومة الآن مطالبة بدعم كل الأنشطة البحثية بمفردها، بل شاركتها في ذلك المصانع والمؤسسات المالية والاقتصادية، كل حسب حاجته.. وفي ذات الوقت لا تكاد تجد مركز أبحاث يشكو من قلة الدعم الحكومي، وهذا إضافة إلى أن الدولة استطاعت أن توجه ما كان يمكن أن يصرف على هذه الأنشطة إلى مصارف أخرى مهمة. ومن جراء ذلك امتلكت المصانع الماليزية القدرة على التطوير، بل والابتكار والمنافسة، وإثبات وجودها في الأسواق المحلية والعالمية.

ولم تنس الحكومة المرأة الماليزية، والتي حصلت على نصيبها من التعليم كالرجل تمامًا، بل تقدِّم الحكومة قروضًا بدون فوائد لتمكين الآباء من إرسال بناتهم إلى المدارس وتوفير مستلزمات المدرسة، وتعطي الفقراء مساعدات مجانية لهذا الغرض.[1]

- **نهضة اقتصاد ماليزيا:**

وبالتوازي مع الاهتمام بالتعليم، فقد دخلت ماليزيا في التسعينيات مرحلة صناعية مهمة، وذلك حين شجعت الصناعات ذات التقنية العالية وأولتها عناية خاصة، وقد كان ذلك بعد أن توافر لديها جيل جديد من العمالة الماهرة المتعلمة، والمدربة بأحدث الوسائل، فأصبح في مقدورها إثبات وجودها، بل والمنافسة على الصدارة.

ومن أبلغ ما يبين نجاح الأداء الاقتصادي لماليزيا في الفترة المهاتيرية، ذلك التوسع الذي حدث في استثمارات القطاع الصناعي، حيث أنشئ أكثر من 15 ألف مشروع صناعي، بإجمالي رأس مال وصل إلى 220 مليار دولار، وقد شكلت المشروعات الأجنبية حوالي 54% من هذه المشاريع، بما يوضح مدى الاطمئنان الذي يحمله المستثمر الأجنبي لماليزيا من ناحية الأمان، وبالتأكيد ضمان الربحية العالية، بينما مثلت المشروعات المحلية 46% من هذه المشاريع.[2]

وقد كان لهذه المشروعات عظيم الأثر والنفع على الشعب الماليزي؛ حيث وفرت مليوني وظيفة للمواطن الماليزي، إلى جانب الفائدة الكبرى المتمثلة في نقل التقنية الحديثة وتطوير مهارات العمالة الماليزية.. أيضًا تحققت في فترة ولاية مهاتير محمد طفرة ملحوظة في مشروعات الاتصالات والمعلومات التي كانت تحظى باهتمام ودعم حكومته كعنصر مهم من عناصر خطته التنموية، وكان يسميه "الاقتصاد

[1] المرجع نفسه
[2] راغب، السرجاني، مرجع سابق.

المعرفي"، وبالفعل أصبحت ماليزيا محطة إقليمية وعالمية في مجال صناعة الاتصالات والمعلومات والإنترنت.

والمثير للإعجاب أن مهاتير محمد كان دائمًا وفي كل المحافل الدولية يعتز بإسلامه، ويرجع نجاحه إلى تطبيقه لتعاليم الإسلام، وأنه ينطلق نحو النجاح بفهم عميق لجوهر الدين الإسلامي الذي يعلي من قيمة العلم والتقدم.. فنجده في أحد خطاباته يقول: "إن ماليزيا واثقة بأن الأمة الإسلامية يمكنها أن تكون أقوى قوة في العالم إذا توحدت، وأحسنت استخدام ثرواتها ومصادرها المختلفة"، ووضح بأن على هذه الأمة أن تنشط في تحصيل العلوم وتقتحم مجال تكنولوجيا المعلومات حتى تستطيع أن تنافس تقدم الغرب في هذا المجال الحيوي والمهم في هذا العصر.

كما أن الدور الذي قام به مهاتير محمد في إدارته للأزمة المالية التي عصفت بكل دول شرق آسيا لا ينكر؛ ففي نهاية التسعينيات تعرضت العملة الماليزية، وهي الرينجيت، إلى مضاربات واسعة بهدف تخفيض قيمتها، وظهرت عمليات تحويل نقدي واسعة إلى خارج ماليزيا، وبالأخص من جانب المستثمرين الأجانب، وبدا أن النجاح الذي حققته على وشك التحول إلى فشل. وبعد بحث مستفيض للموضوع أصدر مهاتير محمد مجموعة قرارات تهدف إلى فرض قيود على التحويلات النقدية خاصة الحسابات التي يملكها غير المقيمين، وفرض أسعار صرف محددة لبعض المعاملات، في الوقت الذي اتجهت فيه معظم الدول لسياسة تعويم العملة تنفيذًا لنصائح صندوق النقد الدولي، ورغم ضغوط البنك الدولي أصر مهاتير على سياسته التي أثبتت الأيام أنها كانت ناجحة، وبفضلها اجتازت ماليزيا هذه الأزمة بأقل الخسائر، بل إن دولاً كثيرة درست سياسته، وحاولت تكرارها والاستفادة منها.[1]

المطلب الثاني: سياسة العزلة والتوجه نحو الشرق

لاشك في أن الاتجاه نحو الاسلام قد أسهم بفعالية في انجاح سياسة الاتجاه شرقا، في بلد يدين فيه أكثر من 60 % من السكان بالاسلام ونسبة أخرى تدين بتعاليم البوذية والكونفوشيوسية، التي تلتقي مع الاسلام في أمور فرعية من مجالات الحياة.

لم يكن الاتجاه نحو الاسلام عملا استراتيجيا مخططا له من قبل حكومة ماليزيا، مثلما كان الأمر متعلقا بالاتجاه نحو الشرق، ولكن باعتبار أن المالايو يدينون بالاسلام وهؤلاء يشكلون مصدر اهتمام الحكومة ورعايتها_ ومع وجود معارضة اسلامية في الداخل تختلف مع التوجهات الانمائية للحكومة_ فمن

[1] رائد، أيوب، **ماليزيا المتقدمة**، متحصل عليه من، www.bestcountryreports. com بتاريخ 12 نوفمبر2012

الضروري، في ظل هذه التحديات التي تواجه الحكومة الماليزية، أن يكون للاسلام دور أساسي في تشكيل ملامح التنمية الاقتصادية.

وقد بدأت تتضح معالم هذا التشكل الاسلامي للتنمية الاقتصادية اثر افتتاح محمد مهاتير لشركة التكافل الماليزية سنة 1985؛ وهي شركة تابعة للبنك الاسلامي الذي أسس سنة 1983؛ وقد شكل هذا المشروع الانمائي بديلا اسلاميا للمسلمين وغير المسلمين الذين يرغبون في المشاركة في التأمين الاسلامي . كما حقق البنك الأهلي التعاوني الذي تأسس سنة 1954 نجاحا في توسيع دائرة المعاملات الشرعية في جميع فروعه الموزعة على الأراضي الماليزية؛ ففي التسعينات صرح الدكتور عفيف الدين بن عمر رئيس البنك الأهلي التعاوني في كوالالامبور، بأن أرباح البنك بلغت 15,36 مليون رنغيت منذ بدأ البنك اتباع الشريعة الاسلامية في معاملاته مع المواطنين وجهات الاستثمار في أربع ولايات ماليزية.[1] وأشار أيضا الى أن موظفي فروع البنك ال39 في أنحاء ماليزيا أسهموا بمبلغ 30 ألف رنغيت تبرعا لمسلمي البوسنة والهرسك. هذا الى جانب مؤسسة صندوق الحج أو "تابونغ حاجي" في ماليزيا، وهي مؤسسة اسلامية مصرفية كبرى ومتخصصة أقيمت لمساعدة المسلمين على الادخار، ومن ثم تسهيل آداء فريضة الحج.[2]

كما أن مؤسسة الزكاة والأوقاف الماليزية وغيرها تسهم في التنمية الاقتصادية؛ فالمصارف الاسلامية في ماليزيا تستند الى تشريعات تنظم عملها وتكفل تطويرها، وتشير البيانات الرسمية الماليزية الى أن اجمالي ودائع المصارف الاسلامية بلغت في نهاية 2002 حوالي 13 مليار دولار أمريكي، كما بلغ اجمالي الأصول نحو 17 مليار دولار.[3]

أما البنك المركزي الماليزي فيسعى الى استقدام العلماء من حول العالم الى كوالالامبور من أجل تحسين المعرفة العلمية الدينية، واقامة حوارات فكرية حول قطاع المالية الاسلامية، وقد استضافت ماليزيا مؤخرا بنكين من أكبر البنوك الاسلامية في العالم هما الراجحي وبيت التمويل الكويتي للعمل في ماليزيا.

تنطوي الزكاة على دعوة عالمية[4] لحل مشكلة الفقر، غالبا ما تؤدي دورا بارزا في تلبية تطلعات المحتاجين والذين فقدوا القدرة على النشاط بسبب الفقر. فمؤسسة الزكاة في ماليزيا أسهمت في القضاء على الفقر الى حد ما، وفي تحفيز الطلبة المحتاجين ونشر الثقافة الاسلامية ومساعدة المنكوبين وتمويل

[1] أحمد، المارودي، **" اعتماد الزكاة في ماليزيا"**، دبي، مجلة الاقتصاد الاسلامي، السنة 13، جوان جويلية 1993، ص21.
[2] ناصر، يوسف، **دينامية التجربة اليابانية في التنمية المركبة دراسة مقارنة بالجزائر وماليزيا**، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية ،2010، ص256
[3] أمين، الباشق، **"ازدهار القطاع المصرفي الاسلامي في ماليزيا"**، متحصل عليه من:
www.alaswaq.net/articles/2004/06/06/230.html بتاريخ 11أفريل2013
[4] محمد، صالح هود، **النظام العالمي للزكاة: رؤية مستقبلية لتفعيل الدور الاقتصادي والاجتماعي للزكاة**. الرياض، مكتبة الملك فهد الوطنية، 2006، ص77.

المدارس الدينية الداخلية وفي السنوات من 1997 الى 2003 ارتفع توزيع أموال الزكاة، التي جمعت بواسطة البنك الاسلامي الماليزي من سنة الى أخرى، وساعد على ازاحة الفقر وتسوية الأوضاع الاجتماعية الحرجة للمحتاجين، فالزكاة في ماليزيا تضاعفت سبع مرات؛ من 61 مليون رنغيت سنة 1991 الى 473 مليون رنغيت سنة 2004.[1]

تشكل ماليزيا قاعدة غنية بالمفاهيم الإسلامية للتنمية، وهي مفاهيم تختلف في تصوراتها للحياة عن المفاهيم الإسلامية كما هي مبسوطة في دول العالم الإسلامي الأخرى. فالأنموذج الماليزي يتميز بأنه عملي وفلسفته تقوم على منطق الأخذ والعطاء. وهذا مايؤدي الى اغناء هذه التجربة بالممارسة اليومية للتنمية في اطارها الاسلامي، ويستدعي منها الاستفادة من الأخطاء والفشل والتعثر، ومن ثم البحث عن كل ماهو ايجابي ومفيد وصالح للمجتمع الماليزي. أما التنمية في اطارها الاسلامي، كما هو عليه الأمر في دول العالم الاسلامي الأخرى، فقد ظلت حبيسة النظريات والرؤى الضيقة، وهو ما حدى بمهاتير محمد الى الاعتراف بأن البلدان العربية التي حلت فيها الأفكار الاشتراكية والشيوعية محل الاسلام والقيم الروحية تم فيها تخفيض عدد المساجد والمدارس الدينية ، ولم يعد اسم الله يذكر، ولم يؤد بهم هناك الى رفض التنمية في إطارها الإسلامي فحسب، بل إلى رفض الإسلام صراحة، وينادون بأفكار مناقضة وفوضوية.

يعد التفسير الخاطئ للتنمية داخل الدوائر الإسلامية سببا وراء فشل حكومات العالم العربي والإسلامي في ربط الإسلام بالتنمية، وكما قد تتجه بعض التفسيرات في اتجاهها الصحيح، فان حرفية المذهب الاقتصادي للدولة تتعرض مع أطروحات هذه التأويلات، وهذا يرجع أيضا إلى ضعف الإرادة السياسية، وانتشار القابلية للاستعمار لدى النخبة والطبقة الشبه متعلمة، الأمر الذي حدا بمهاتير_مرة أخرى_ الى القول أنه كلما سعى مجتمع اسلامي الى احداث التنمية يثور الجدل الديني حولها، الأمر الذي يؤدي الى صرف العقول وتبديد طاقات المجتمع.[2]

[1] أحمد، المارودي، **مرجع سابق**، ص23.
[2] محمد، مهاتير، **الاسلام والأمة الاسلامية: خطب وكلمات مختارة**، ترجمة دار الفكر المعاصر، بيروت، دار الفكر المعاصر، 2002، ص51.

ملخص الفصل الثاني:

تجربة التنمية في ماليزيا جديرة بالتأمل، وخصوصا أنها تتميز بكثير من الدروس التي من الممكن أن تستفيد منها الدول النامية فهي التي خرجت من أسر التخلف ودخلت نادي الدول المتقدمة وهذا بفضل تظافر الجهود والتخطيط لتنمية شاملة لكل القطاعات والميادين حيث حققت في نحو 20 سنة نتيجة مبهرة وصارت دولة لها وزنها واحترامها السياسي والاقتصادي في آسيا وكل العالم

ولبيان كيف استطاعت ماليزيا تحقيق هذه التنمية المبهرة يتعين علينا ذكر المحددات التنموية في ماليزيا والخصوصية السياسية والبشرية لهذه الدولة

تقع ماليزيا في جنوب شرق آسيا وتم تأسيسها بشكل رسمي في 16 سبتمبر 1963 وفي سنة 1965 انفصلت ماليزيا عن سنغافورة لتصبح دولة مستقلة تماما .

أما في الخصوصية البشرية والثقافية فيتكون المجتمع الماليزي من المجموعة العرقية المالاوية (الأصلية) إلا أنه بدأ الشكل الديمغرافي في المجتمع الماليزي يتغير ابان فترة السيطرة البريطانية على البلاد حيث اتجه البريطانيون إلى توسيع صناعة القصدير والمطاط في عام 1901 حيث زاد اقبال العمالة المهاجرة وقدم الى المجتمع الماليزي مجموعتان عرقيتان هما الصينية والهندية إلى جانب هذه الأعراق الثلاثة الرئيسية هناك أيضا أقليات صغيرة من التايلنديين والأندونيسيين والاستراليين والأروبيين فتعد ماليزيا نموذجا لتعدد الأعراق، وهذه الأعراق تعيش في سلام لأنها ترتبط برباط يتمثل في عدد من المبادئ التي يتم تطبيقها على الجميع دن تمييز.

وتتميز ماليزيا بالتعدد الديني؛ حيث أن أغلب السكان يدينون بالإسلام وهناك أقليات بوذية وهندوسية ومسيحية ويكفل الدستور حرية العبادة للجميع .

أما عن ثقافة المجتمع المالاوي فالثقافة والعادات والقيم الآسيوية المستمدة من الهند والصين أساسا يعتبران بعدا هاما في النموذج التنموي الماليزي والى جانب الثقافات الآسيوية توجد الثقافة الإسلامية حيث ان الإسلام يدين به أغلب المجتمع الماليزي

أما عن النظام السياسي فتتبع ماليزيا نظاما برلمانيا تحت إدارة ملكية دستورية، ويعتبر جلالة الملك هو الرئيس الأعلى للدولة ويقوم مجلس السلاطين باختياره لمدة خمس سنوات ويكون من احد سلاطين الولايات التسعة الفدرالية .

ويعتبر جلالة الملك هو القائد الأعلى للقوات المسلحة، ويمتع بمراسيم وسلطات محدودة تبعا لما ينص عليه دستور الدولة، وينقسم الدستور الفدرالي إلى سلطة تشريعية وسلطة تنفيذية وسلطة قضائية

وتتجلى المحددات العملية للتنمية في دور القيادة السياسية و تطبيق سياسة العزلة والتوجه نحو الشرق

أما عن القيادة السياسية فلها دور كبير في الوصول إلى تنمية الدولة لأن الانسان هو العنصر الفعال والمتحكم في صناعة السياسات والقرارات ويعود نجاح التجربة الماليزية لتظافر العديد من الأسباب إضافة الى السبب الجوهري وهو محقق التنمية محمد مهاتير حيث نجد أن الدكتور محمد مهاتير قام بالتركيز على ثلاث محاور بصفة خاصة وهي محور التعليم ويوازيه محور التصنيع ويأتي في خدمتهما المحور الاجتماعي

أما عن تطبيق سياسة العزلة والتوجه نحو الشرق باعتبار الملايو يدينون بالإسلام وهم يشكلون مصدر اهتمام الحكومة ورعايتها وجد معارضة إسلامية في الداخل تختلف مع التوجهات الإنمائية للحكومة فكان من الضروري أن يكون للإسلام دور أساسي في تشكيل ملامح التنمية الاقتصادية، حيث قامت ماليزيا بالتوجه نحو الشرق مع الحفاظ على مقومات النظام الإسلام.